Justice for Darfur

حملة "العدالة لدارفور"

"العدالة لدارفور" حملة تدعمها 29 منظمة على نطاق العالم بأسره، وتدعو المجتمع الدولي إلى ضمان توقيف الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور، بالسودان، على وجه السرعه وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة). وسيتم إطلاق الحملة في الذكرى الأولى لإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق متهميْن بارتكاب مثل هذه الجرائم.

ففي 27 أبريل/نيسان 2007، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أولى مذكرات التوقيف المتعلقة بدارفور ضد وزير الدولة السابق للشؤون الداخلية في السودان، أحمد هارون، وزعيم الجنجويد، علي قُشيب، موجهة إليهما تهماً بواحدة وخمسين واقعة اتهام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقد رفضت السلطات السودانية، الملزمة قانونياً بالتعاون مع المحكمة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1593، توقيف المشتبه فيهما وتسليمهما إلى المحكمة على نحو متكرر، و لم تقم بملاحقتهما قضائياً داخل السودان. وبعد عام على ذلك، ما زال هذان الرجلان – المشتبه في ارتكابهما جرائم اضطهاد واغتصاب واعتداء وقتل ذهب ضحيتها مدنيون في أربع قرى في غرب دارفور – يتمتعان ليس بالحرية فحسب، بل أيضاً بالسطوة والجاه.

فقد تمت ترقية أحمد هارون ليشغل منصب وزير الدولة للشؤون الإنسانية، وهو مسؤول الآن عن رفاه ضحايا جرائمه المزعومة أنفسهم. وهو الآن حلقة وصل مهمة مع قوة حفظ السلام الهجين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، المسؤولة عن حماية المدنيين ضد مثل هذه الجرائم. وفي سبتمبر/ أيلول 2007، عُيِّن في عضوية لجنة تتولى سماع الشكاوى المقدمة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. أما المشتبه فيه الآخر، علي قشيب، فكان في حجز السلطات السودانية بتهم أخرى في وقت صدور مذكرتي التوقيف، إلا أنه تم الإفراج عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2007 بزعم عدم توافر الأدلة.

إن حملة "العدالة لدارفور" تدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة القوية والجماعية من أجل ضمان توقيف هذين المشتبه فيهما على وجه السرعة وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاتهما.

ونناشد المجتمع الدولي القيام بما يلي:

- **أن يعيد إلى الأذهان – في العلن وفي المنابر الخاصة – الواجبات القانونية للحكومة السودانية بموجب القرار 1593 في أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة الجنائية الدولية؛**
- **أن يضغط على السلطات السودانية حتى تقوم على وجه السرعة بتوقيف أحمد هارون وعلي قشيب وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية.**

وتركز حملة "العدالة لدارفور" الأنظار بصورة خاصة على ضرورة ضمان مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الهيئات الإقليمية والدول منفردة تعاون السودان مع المحكمة.

إن على مجلس الأمن، الذي قرر إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، يتحمل مسؤولية خاصة في دعم المحكمة وفي إظهار أنه لن يتساهل بعد اليوم مع عدم تقيد الحكومة السودانية بالقرار 1593. وستشكل تقارير المدعي العام للمحكمة المقدمة إلى مجلس الأمن وزيارات المجلس للسودان فرصاً مهمة في هذا الشأن.

وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون، الذي أكد بصورة متكررة على أن السلم والعدالة يمضيان يداً بيد دون انفصام، أن يدعو الرئيس السوداني، عمر البشير، بشكل علني إلى وضع حد لعرقلة حكومته سير العدالة فيما يخص الجرائم التي يطالها القانون الدولي.

وعلى الاتحاد الأوروبي، وهو قوة رائدة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، أن يقدم الدعم إليها عبر اتخاذ خطوات سياسية قوية. فقد أصدر الاتحاد الأوروبي في مارس/آذار إعلاناً رئاسياً قال فيه إنه "في حال استمرار عدم التقيد بمقتضيات قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يدعم اتخاذ تدابير إضافية مناسبة ضد من يتحملون المسؤولية عن عدم تعاون السودان مع المحكمة الجنائية الدولية". وينبغي أن يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه العلني للمحكمة ويضغط على السودان من أجل التعاون مع المحكمة والاستجابة لما ورد في مذكرتي التوقيف.

كما إن على الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً إظهار التزامها بالعدالة باتخاذ خطوات لضمان وفاء الحكومة السودانية بواجباتها.

فلا بد للعدالة من أن تتحقق في دارفور.

المنظمات التالية هي جزء من حملة "العدالة من أجل دارفور" :

اتحاد دارفور في المملكه المتحدة
اعداد المجتمع – كينيا
انقاذ دارفور كندا
تجمع طوارئ دارفور
التحالف من اجل المحكمه الجنائيه الدولية
الجمعية البحرانية لحقوق الأنسان
الجمعية الدولية للدفاع عن الشعوب المهدده
الحركة المسيحية لألغاء التعذيب – فرنسا
الحقوق الاجتماعية والاقتصادية و مشروع المساءلة
حقوق الانسان أولا

رابطة حقوق الانسان

رعايه الثقة

الشبكة الطلابية من أجل المحكمة الجنائيه الدولية في المملكه المتحدة

شن السلام

طلاب يتخذون موقف الآن: دارفور – كندا

الفيدرالية الدولية لروابط حقوق الأنسان

كونسورتيوم دارفور

مرصد الامم المتحدة

مركز الارض لحقوق الانسان

مركز البحرين لحقوق الانسان

مركز السلام والمشوره القانونية والمساعدة النفسية

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

مركز تنمية الموارد المدنيه و الوثائق – نيجيريا

منتدى المنظمات غير الحكوميه بمقاطعة كالابحالا

منظمة العفو الدولية

منظمة الوثائق والبحوث القانونية الافريقيه

المنظمه السودانية لمناهضه التعذيب

هيومان رايتس ووتش